

مدى الإفصاح في التقارير المالية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) للشركات الصناعية
الأردنية (قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات)

**Scope of Disclosure in the Financial Statements for the Implementation of
International Accounting Standard No. 1 for Jordanian Industrial
Companies (Food and Beverage Industries Sector)**

م.م. سنان رحيم جاسم

م.م. ناصر طالب شريف

جامعة الانبار/كلية الإدارة والاقتصاد
sinanr810@gmail.com

جامعة الانبار/كلية الإدارة والاقتصاد
nasser_altaee@yahoo.com

تاريخ استلام البحث 2018/ 12 / 29 تاريخ قبول النشر 2019/2 / 26 تاريخ النشر 2019/ 10 / 28

المستخلص

هدفت الدراسة الى بيان الاعتبارات العامة للمعيار الدولي رقم (1) ومتطلبات الحد الأدنى التي يجب توفرها في عرض التقارير المالية، وبيان مدى التزام الشركات الصناعية الاردنية (قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات) بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (1).

بينت الدراسة ان البنود المطلوبة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) نسبة التزام وتطبيق أو امتثال الشركة للمعيار، بحصول الشركة رقم 4 على المرتبة الاولى واعلى نسبة (75%)، وشركة 2 حصلت على المرتبة الثانية بنسبة (72%)، وشركة 3 حصلت على المرتبة الثالثة بنسبة (69%)، وشركة 5 على المرتبة الرابعة بنسبة (65%)، وشركة 1 حصلت على اقل نسبة وجاءت بالمرتبة الخامسة بنسبة (58%).

وكانت التوصيات بان تكون هنالك تقارير من جهات حكومية او منظمات معتمدة تبين نسبة الالتزام في تطبيق الافصاح والعرض وحسب معيار المحاسبي الدولي رقم (1) لجميع الشركات لتكون دليل للمستخدمين عن مدى المصدقية والشفافية التي توفرها تلك القوائم، وضرورة العمل على تطوير القوانين والتعليمات لتوجيه الشركات للعمل وفق معايير المحاسبة الدولية ومنها المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، ومحاسبة الشركات في حالة عدم التزامها بالافصاح المحاسبي وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) لضمان بقاء التقارير المالية في دائرة العدالة والشفافية ولتكون ذات مصداقية، والعمل على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) في العراق تماشياً مع تطور البلدان المتقدمة في التعاملات التجارية واعداد التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح، المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، التقارير المالية، الشركات الصناعية الاردنية

Abstract

The study aimed to clarify the general considerations of IFRS 1 and the minimum requirements to be presented in the presentation of the financial statements and to indicate the extent to which the Jordanian industrial companies (Food and Beverage Industries) comply with International Accounting Standard No. (1).

The study showed that the items required in International Accounting Standard (IAS) 1 are the ratio of compliance and application or compliance of the company to the standard, with the company No. 4 being ranked first and highest (75%), 2 companies ranked second (72%), Ranked third with 69%, 5 ranked fourth with 65% and 1 with 58%.

The recommendations were that there should be reports from government entities or accredited organizations showing the percentage of compliance in the application of

disclosure and presentation according to International Accounting Standard No. 1 for all companies to be a guide for users on the credibility and transparency provided by these lists and the need to develop laws and instructions to guide companies to work. In accordance with International Accounting Standards (IAS) 1, Accounting for Companies in case they fail to comply with IAS 1 to ensure that financial reports remain in the Justice and Transparency Department and to be highly credible, In accordance with the development of developed countries in commercial transactions and preparation of financial statements.

Key words: Disclosure, IAS 1, Financial Reporting, Jordanian Industrial Companies

المقدمة:

تعتبر معايير المحاسبة الدولية أحد الأدوات المهمة التي توفر صفة الارشاد والتوجيه في اعداد التقارير المالية، للمساعدة في إنتاج بيانات مالية دقيقة ومفهومة وتتميز بالشفافية والقابلية على المقارنة في الاسواق المالية، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي. ونتيجة للتطورات الاقتصادية المستمرة في الاقتصاد العالمي، ولمواكبة هذا التطور كان من الضروري تطوير النظم المحاسبية على المستوى المحلي لتحقيق قدرنا مناسباً من الانسجام والتوافق مع هذه التطورات لتحقيق الدخل السليم والفعال في المجال الاقتصادي العالمي، ويعد من أهم مميزات تطبيق تلك المعايير هي اعداد قوائم مالية للمركز المالي والدخل والتدفقات النقدية وحقوق المساهمين بشكل واضح يساعد مستخدمي تلك القوائم الداخليين والخارجيين على اتخاذ القرارات المناسبة، وكذلك سهولة اجراء التحليلات والمقارنات للقوائم المالية مع السنوات السابقة لنفس الشركة، أو مع قوائم مالية لشركات أخرى محلية أو عالمية، بالإضافة الى تعزيز التنمية الاقتصادية في البيئة المحلية من خلال تشجيع المستثمرين على المستوى المحلي او العالمي للدخول الى تلك البيئة الاقتصادية المحلية، كما وتساعد المخططين على المستوى القومي للبلد على وضع خطط اقتصادية شاملة من خلال ما توفره تلك المعايير المحاسبية لبيانات مالية تتمتع بالموثوقية والملائمة والتوقيت المناسب.

وأن المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) والخاص بالافصاح وعرض البيانات المالية، هو أحد المعايير الدولية الذي يهدف الى وضع الاسس التي تقوم عليها عملية عرض القوائم المالية من خلال تحديد الاعتبارات العامة والحد الأدنى من المتطلبات التي يجب ان تحتويها البيانات المالية، ولتلك الاهمية قام المشرع الاردني بإصدار القانون المؤقت رقم (40) لسنة 2002 والذي يلزم الشركات بضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وبعبارة تشير صراحة الى اعتماد معايير وقواعد المحاسبة الدولية أو ما يرتبط بها، ويتميز القطاع الصناعي عن القطاعات الاخرى بالمساهمة العالية في تحقيق الاهداف العامة للتنمية الاقتصادية، وأن تطوير هذا القطاع يستلزم الوصول للاستخدام الامثل للأصول والموارد المالية و البشرية، وإحكام الرقابة على استخدام هذه الموارد لتحقيق أهداف الشركة وبالشكل الأمثل، وتعتبر الشركات الصناعية المساهمة الاردنية والتي تنتمي للقطاع الصناعي من الشركات المؤثرة على الحياة الاقتصادية والتي لها دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد، وفي حال توفر معلومات وبيانات مالية دقيقة وواضحة من خلال ما يتم عرضه والافصاح عنه في قوائمها المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) سيسهم في تعزيز عملية الاستثمار في هذا القطاع، لما له أثر في تحقيق التنمية الشاملة للبلد.

وفي هذه الدراسة قام الباحثان على دراسة مدى التزام الشركات الصناعية الاردنية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) في الإفصاح وعرض التقارير المالية.

(1)المبحث الاول: منهجية الدراسة والدراسات السابقة

(1-1)مشكلة الدراسة

ان تحديد مدى التزام الشركات الصناعية الاردنية للإفصاح وتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وفق الاعتبارات العامة التي يحددها ومتطلبات الحد الأدنى التي يجب ان تتوفر في التقارير المالية، والتي لها الاثر في اظهار تلك القوائم بشكل عادل، لتوفير كل ما يحتاجه مستخدمى تلك البيانات والمعلومات المالية التي تحتويها لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية بالشكل والوقت المناسب، وعليه تكمن مشكلة الدراسة في طرح التساؤل التالي:

ما مدى الإفصاح في التقارير المالية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) للشركات الصناعية الأردنية (قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات)؟

(2-1)هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى الوصول للأهداف التالية:

- 1-بيان الاعتبارات العامة للمعيار الدولي رقم (1) ومتطلبات الحد الأدنى التي يجب توفرها في عرض التقارير المالية.
- 2- بيان مدى التزام الشركات الصناعية الاردنية (قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات) بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1).

(3-1)أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة من خلال بيان مدى التزام الشركات الصناعية الاردنية (قطاع الصناعات الغذائية و المشروبات) بالمعيار المحاسبي الدولي رقم(1)، للوصول الى الاهداف المرجوة من استخدامه و المتمثلة بإظهار حقيقة المركز المالي للشركة بصورة عادلة، و بطريقة واضحة ودقيقة لتكون مصدرا مهما للمعلومات والبيانات المالية لتلبية حاجات مستخدمى تلك المعلومات والبيانات المالية لاتخاذ القرارات من خلال امكانية تحليل تلك البيانات والحصول على المؤشرات المالية المعبرة عن حقيقة الاداء المالي للشركة، وامكانية اجراء المقارنات لقوائم السنوات السابقة لنفس الشركة، او مع القوائم المالية لشركات اخرى.

(4-1)فرضية الدراسة

يمكن صياغة الفرضية التالية:

عدم الإفصاح في التقارير المالية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) للشركات الصناعية الأردنية (قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات).

(5-1)مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة بالشركات الصناعية (قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات) العاملة في الأردن والمسجلة في بورصة عمان وعددها (11) شركة.

اما عينة الدراسة فقد تم اختيار خمس شركات صناعية مسجلة في بورصة عمان وتحمل التقارير المالية لسنة 2015 لهذه الشركات وتم اختيار سنة 2015 لتوفر التقارير المالية لجميع الشركات التي تم اختيارها والتي تعمل بنفس القطاع والانتاج، وهذه الشركات هي:

- 1- شركة الصناعات البتروكيماوية الوسيطة المساهمة العامة المحدودة.
- 2- شركة الصناعات الكيماوية الأردنية المساهمة العامة.
- 3- شركة الموارد الصناعية الاردنية مساهمة عامة محدودة.

4- الشركة العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية مساهمة عامة.

5- الشركة الوطنية لصناعة الكولورين المساهمة العامة المحدودة.

(1-6) منهج الدراسة

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تغطية الجانب النظري من الكتب والرسائل والأبحاث العربية والأجنبية، اما التطبيق العملي فقد قام الباحثان بتحميل التقارير المالية لخمس شركات صناعية (قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات) والمسجلة في بورصة عمان ومقارنتها مع بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) لمعرفة مدى تطبيق هذه الشركات للإفصاح في عرض البيانات المالية حسب هذا المعيار، حيث تم استخراج اهم البنود المطلوبة في هذا المعيار وتقسيمها بعدة فقرات وعرضها في جداول لتثبيت التزام وتطبيق الشركة بهذا المعيار من عدمه.

(1-7) أساليب جمع البيانات

المصادر الثانوية: تم الاعتماد على الجانب النظري من خلال الكتب والرسائل والبحوث العربية والأجنبية. المصادر الأولية: اعتمد الباحثان في جمع البيانات من خلال التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية (قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات) عينة البحث المسجلة في بورصة عمان حيث تم تحميل التقارير المالية للسنة 2015 ومطابقتها مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) لمعرفة مدى تطبيق بنود هذا المعيار للإفصاح في عرض البيانات المالية لتلك الشركات واستخراج نسبة تطبيق بنود المعيار لكل التقارير المالية واعادة خلاصة للشركات عينة الدراسة.

(1-8) الدراسات السابقة:

1 - دراسة (أبو بكر، 2012)، مشاكل تحديد الوعاء الضريبي لعقود المقاولات الانشائية وسبل معالجتها بالاعتماد على المعيار المحاسبي رقم (1): بالتطبيق على مديرية ضريبة دخل أربيل. هدفت الدراسة الى معرفة واقع حال الدوائر الضريبية لتحديد الوعاء الضريبي والمشاكل المصاحبة لها مع شركات المقاولات الانشائية واتباع الطرق السليمة التي تستند على المعايير المحاسبية لحل المشاكل. واتبع الباحث المنهج الوصفي والمنهج التطبيقي بالزيارات الميداني للشركات عينة البحث ودراسة بياناتها. وكانت نتائج الدراسة بعدم اعتماد السلطة الضريبة على التقارير المالية المقدمة من قبل المكلفين في تحديد الوعاء الضريبي وضعف نظام الفحص والتحليل الضريبي بسبب المستوى العلمي والعملي. وقد أوصى الباحث باعتماد التقارير المالية المقدمة من قبل المكلفين ومنها شركات المقاولات في تحديد الوعاء الضريبي وبلغ الضريبة وضرورة اعتماد نسب الإنجاز في تحديد مبلغ الضريبة.

2 - دراسة (محمد، 2012)، مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية:

دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الجلدية.

هدفت الدراسة الى بيان مدى كفاية ودقة الإفصاح في القوائم المالية والوقوف على مستوى التزام الشركات الصناعية بالافصاح عن المعلومات والبنود وفق المتطلبات والمعايير والقواعد المحاسبية. اتباع الباحث الدراسة التحليلية للتقارير المالية للشركات عينة الدراسة لمعرفة مدى التزامها بمتطلبات الإفصاح.

واستنتج الباحث بأهمية اعداد القوائم المالية وضرورة ان تتمتع بالمصداقية والشفافية وعدم التأثير الشخصي في اعداد القوائم المالية ولمتخذي القرارات وافتقار وجود قانون أو تعليمات تلزم الشركات على الإفصاح وعرض القوائم المالية. وأوصى الباحث بصياغة القوانين التي تؤدي الى محاسبة الشركات عند عدم الإفصاح واشراك الكوادر العاملة في هذا المجال لدورات تدريبية وتعضيم الدور الرقابي.

(2)المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للدراسة

(1-2) مفهوم الإفصاح (The concept of disclosure):

لقد تناول مفهوم الإفصاح العديد من الكتاب والباحثين، فقد عرفه (نور، 2000: 84) بأنه عملية اظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية او وصفية في القوائم المالية او في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الاطراف الخارجية والتي لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات، وعرف مفهوم الإفصاح ايضا (خشارمة، 2003: 96) بأنه تلك المعلومات التي تنشرها الادارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة احتياجاتها من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة، ويشمل الإفصاح اية معلومات محاسبية او غير محاسبية تاريخية ومستقبلية تصرح عنها الادارة وتضمنها التقارير المالية.

و يعد الإفصاح مبدأ من المبادئ المحاسبية وهو ان تشمل القوائم المالية على البيانات الضرورية جميعها لإظهار الصورة الحقيقية لمركز المشروع المالي ويجب ان تشمل القوائم على الملاحظات كافة التي تعد أساسية ومكلمة ومترابطة، (خضر، 2006: 90).

وتتمحور الدراسة في طبيعة الإفصاح المناسب حول توفير المعلومات الملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية في اتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بالمنشأة مصدر البيانات، وتقديم بعض المؤشرات المالية التي تمكن هذه الفئات من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية للمنشأة، مثل قوتها الإيرادية أو قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الاجل، وقد حرصت المجاميع المهنية في شتى البلدان المتقدمة على اصدار معايير وقواعد خاصة بالإفصاح، كما ان مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) اصدر اكثر من معيار خاص بالإفصاح، منها المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) تحت عنوان عرض البيانات المالية بالإضافة الى المعايير الأخرى، لذا عمدت هيئة الأوراق المالية الأردنية مثلاً الى اصدار تعليماتها الخاصة في هذا الشأن والزمّت جميع الشركات المدرجة في بورصة عمان بالتقيد بتطبيق تلك التعليمات، (مطر والسويطي، 2012: 339-340).

ومما سبق يمكن للباحثان تعريف الافصاح بأنه احد المبادئ المحاسبية والذي يتضمن عرض البيانات المالية والغير المالية في التقارير المالية مع كافة الإيضاحات للبنود الخاصة في القوائم المالية وإظهار كافة المعلومات بمصداقية وشفافية ومهنية وتقديمها لمستخدميها بالوقت المناسب.

(1-1-2)أهمية الإفصاح (Importance of disclosure):

ان الشركات الصناعية تلعب دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية لأي بلد، لذلك يجب الاهتمام في تعزيز الشفافية والإفصاح الكامل عن البيانات والمعلومات المحاسبية واي معلومات اخرى اضافية تعمل على تعزيز الثقة لدى المستثمر ومساعدته في اتخاذ قراراته الاقتصادية، وبالتالي خلق بيئة محلية لها القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية العامة للبلد ومن ثم تحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع عامة، وقد ركزت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها

(GAAP) الى الافصاح الكامل عن المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات المهمة المرتبطة بالمنشأة، من أجل مساعدة مستخدمي هذه المعلومات في اتخاذ قراراتهم (Jiangli,2004:36).

(2-1-2) أهداف الإفصاح:

أن الإفصاح المحاسبي يقوم بتقديم البيانات والمعلومات المالية الى مستخدميها من أجل تحقيق الاهداف التالية (Belkaoui ,2004 :266):

- 1 - العمل على تقديم المقاييس للعناصر المعترف بها، وبخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية، كتقدير القيمة العادلة لجميع بنود الميزانية.
- 2 - العمل على وصف العناصر الغير معترف بها، وتقديم المقاييس لهذه العناصر مثل الضرائب المؤجلة مع وصف الضمانات التي على المؤسسة تحديده مقابل الديون.
- 3 - العمل على توفير البيانات والمعلومات المالية التي تساعد المستخدمين على تقييم المخاطر وحالات عدم التأكد للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها.
- 4 - العمل على تقديم البيانات والمعلومات المالية وغير المالية المهمة للمساعدة في عمل المقارنات بين القوائم المالية.
- 5 - العمل على تقديم البيانات والمعلومات المالية عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، والمساعدة في تقييم الاستثمارات.

(2-1-3) أنواع الإفصاح (Types of disclosure):

للإفصاح أنواع عديدة لتحديد القدر الملائم من المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها في عرض البيانات المالية وهي (لطفي، 2007: 14-15):

- أ - الإفصاح الشامل (التام) **Full disclosure**: هو عرض جميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات من قبل مستخدمي التقارير المالية.
- ب - الإفصاح الكافي **Adequate disclosure**: هو الحد الأدنى من المعلومات والذي يساعد في اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي التقارير المالية مما يجعلها غير مضللة.
- ج - الإفصاح العادل **Fair disclosure**: المعلومات التي تضمن معاملة متساوية لكل المستخدمين الحاليين والمرقبين للتقارير المالية.

بالإضافة الى انواع الافصاح التي تطرق لها (بزموي،2002: 57):

- د - الافصاح الوقائي **Predictive disclosure**: يجب الافصاح عن البيانات المالية بالشكل الذي يجعلها غير مضللة لمستخدميها، ويهدف الى حماية المستثمرين ذوي القدرة المحدودة في استخدام البيانات والمعلومات المحاسبية.
- و - الافصاح التثقيفي او الاعلامي **Informative disclosure**: هو التوجيه نحو المطالبة عن البيانات والمعلومات المالية والتي تساعد في عملية اتخاذ القرارات كالتنبؤات المالية، والافصاح عن عمليات الانفاق الرأسمالية الحالية والمستقبلية ومصادر تمويلها.

وكما تطرق لأنواع الإفصاح (البياتي،2007)

- هـ - الافصاح الانتقائي **Selective disclosure**: ويقصد به الافصاح الذي يساعد المحققين وغير المحققين من الحصول على معلومات غير منشورة، وبذلك تكون سندا لهم في عملية اتخاذ القرارات.

ي - الافصاح التفاضلي **Differential disclosure**: يعمل هذا النوع على اساس تلبية متطلبات نوعين من المستخدمين للمعلومات، النوع الاول والذي يتمثل بالمستخدمين الذين يتمتعون بمستوى ثقافي جيد (المهنيون) وهم بحاجة الى افصاح اكثر تفصيلا وفنية، في حين يتضمن النوع الثاني افصاحا اقل تفصيلا وفنية، ويكون مفيدا للمستخدمين الذين هم اقل ثقافتا (غير مهنيون)، والافصاح التفاضلي يتضمن معلومات غير متكرر في القوائم المالية.

(2-2) المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية المنشورة للشركة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1):

في البداية يجب التعرف على هدف المعيار ونطاقه، وهي:

الهدف من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1): وهو بيان الاساس الذي بموجبه يتم عرض البيانات المالية للأغراض العامة ولضمان اجراء المقارنة لبيانات الشركة للفرات السابقة ومع الشركات الاخرى، ومن اجل تحقيق هذا الهدف يحد هذا المعيار الاعتبارات الكلية والبيانات المالية والارشادات الخاصة بهيكلها والحد الأدنى من متطلبات البيانات المالية الخاصة بالقوائم.

نطاق المعيار رقم (1): يجب تطبيق هذا المعيار في عرض البيانات والمعلومات المالية الخاصة بجميع الاغراض العامة والمعروضة وفق معايير المحاسبة الدولية، وان المقصود بالبيانات للأغراض العامة، هي التي تلبى احتياجات المستخدمين الذين هم ليسوا بموقع يمكنهم من طلب تقارير مالية معدة خصيصا لهم.

وقد أشار معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الى المعلومات التي يجب الإفصاح عنها فأوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم الشركة بنشرها، بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية (مطر والسويطي، 2012: 339).

ومن خلال دراسة المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) قام الباحثان بتلخيص اهم المعطيات والبنود المطلوب عرضها في التقارير المالية ضمن هذا المعيار، حيث شمل هذا المعيار ما يلي:

(2-2-1) قواعد الإفصاح عن المعلومات في إعداد البيانات المالية: وتشمل:

1 - الاستمرارية: على الادارة اجراء تقييم لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، ويجب اعداد البيانات على اساس ان المنشأة مستمرة، ما لم تكن هنالك نية لتصفيتها او التوقف عن المتاجرة، وفي حالة وجود حالة عدم تأكد على استمرارية المنشأة عليها الافصاح عن ذلك.

2- الثبات: الثبات في عرض وتصنيف البنود للعمليات المالية من فترة الى الفترات اللاحقة لها، الا في حالة هنالك تغير هام في عمليات المنشأة او ان التغير سينجم عنه عرض اكثر وضوحا للعمليات المالية، او اذا تطلب ذلك تغير في العرض حسب معيار دولي او تفسير من التفسيرات الصادرة عن اللجنة الدائمة للتفسيرات.

3- مبدأ الاستحقاق: على المنشأة المستمرة اعداد بياناتها المالية على اساس الاستحقاق، فيما عدا البيانات الخاصة بالتدفق النقدي.

4- الأهمية النسبية: يجب عرض كل بند مادي بشكل مستقل في البيانات المالية، وتجميع البنود غير المادية مع المبالغ ذات الوظيفة او الطبيعة المشابهة.

5- التقاص: يجب عدم اجراء اي مقاصة بين الموجودات والمطلوبات الا اذا كانت المقاصة مطلوبة او مسموح بها من قبل معيار محاسبة دولي اخر.

(2-2-2) البيانات المالية: وتشمل الاتي:

1- قائمة المركز المالي: هي قائمة توضح الوضع المالي للشركة في لحظة زمنية معينة فتظهر ما تمتلكه الشركة من موجودات وما يستحق عليها من مطلوبات، وكذلك ما يستحق عليها تجاه الملاك أو أصحاب الشركة (حقوق الملكية) (حنان والحارس، 2004: 89).

2- قائمة حقوق المالكين: وهي المنافع المتبقية من موجودات الوحدة بعد طرح مطلوباتها (Kumen & others 2000: 79)، وتشمل: (رأس مال الأسهم العادية، رأس المال الإضافي، الأرباح المحتجزة، أسهم الخزينة، أرباح مقترح توزيعها، أرباح مدورة، الحقوق غير المسيطر عليها).

3 - قائمة بيان الدخل الشامل: وتشمل حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ما يلي: (المبيعات، تكلفة المبيعات، مجمل الربح، مصاريف البيع والتوزيع، مصاريف إدارية وعموميه، صافي الدخل من العمليات، إيرادات أخرى، مصاريف أخرى، الربح من العمليات قبل الضريبة، ضريبة الدخل، الدخل من الأعمال المستمرة، العمليات غير المستمرة، خسارة من القسم بعد طرح الضريبة، خسارة من بيع القسم بعد طرح الضريبة، صافي الدخل للسنة، الربح الأساسي، معدل الأسهم الممتازة).

4 - كشف التدفق النقدي: هو بيان كيفية عمل أنشطة الوحدة الاقتصادية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية والتي أثرت على النقد خلال الفترة المحاسبية، ويبين صافي الزيادة أو النقصان النقدي في الفترة المحاسبية، (Needles & Powers, 2002: 44)،

5: بنود أخرى، وتشمل:

1 - القيمة السوقية للشركة: هي القيمة التي من الممكن ان تكون موجودة من دون تبادل، فهي تركز على التقدير النظري المعتمد على مفهوم المنفعة، والذي قام المستثمر أو المقيم بالمقارنة مع مختلف السلع المتاحة وتحويل القيمة الى سعر يتحقق بوجود مطابقة بين العرض والطلب الحقيقيين، (بكري، 2009: 13).

2 - القيمة الدفترية: القيمة الفعلية عند اقتناء الأصل.

3 - العائد على الأصول: هي نسبة يتم من خلالها معرفة معدل تحقيق الارباح الصافية نتيجة تشغيل كافة الموجودات المتاحة للوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية (الحبيطي و يحيى، 2002: 158).

4 - العائد على حقوق الملكية: يقيس هذا المعدل مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الارباح نتيجة استغلال اموال المالكين (المساهمين) وعدم الاعتماد على الديون والقروض طويلة الاجل.

5 - نسبة الرفع المالي: هي اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات (الحمداني و الصبيحي، 2012: 154).

6 - نسبة السيولة: وهي تلك النسبة التي تهدف الى الحكم على الوحدة الاقتصادية من خلال مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير في الاجل القصير (الحبيطي و يحيى، 2002: 137).

(3)المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للبحث

يتضمن الجانب العملي دراسة مدى الإفصاح في التقارير المالية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المنشورة في سوق عمان للأوراق المالية للشركات الصناعية الأردنية (قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات) لسنة 2015، من خلال ما تم توضيحه لبنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) في الجانب النظري، حيث تم اختيار خمس شركات وتم العمل كما يلي:

الشركات الصناعية الأردنية (قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات):

موضحة حسب التسلسل ادناه:

1- شركة الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة المساهمة العامة المحدودة.

2- شركة الصناعات الكيماوية الأردنية المساهمة العامة.

- 3- شركة الموارد الصناعية الاردنية مساهمة عامة محدودة.
 4- الشركة العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية مساهمة عامة.
 5- الشركة الوطنية لصناعة الكولورين المساهمة العامة المحدودة.

(3-1) مبادئ اعداد البيانات المالية: يمثل الجانب العملي بيان مدى تطبيق وامتثال الشركات للمبادئ المحاسبية المطلوبة لأعداد البيانات المالية، وحسب ما موضح في الجدول ادناه:

جدول رقم 1: المبادئ المحاسبية المطلوبة لأعداد البيانات المالية

ت	البيان	الشركة رقم 1 2015	الشركة رقم 2 2015	الشركة رقم 3 2015	الشركة رقم 4 2015	الشركة رقم 5 2015
	مبادئ إعداد البيانات المالية					
1	- الاستمرارية	1	1	1	1	1
2	- الثبات	1	1	1	1	1
3	- مبدأ الاستحقاق	1	1	1	1	1
4	- الأهمية النسبية	1	1	1	1	1
5	- النقص	1	1	1	1	1
==	عدد المتطلبات ((5))	5	5	5	5	5
==	نسبة الامتثال و التطبيق	%100	%100	%100	%100	%100

(الجدول من اعداد الباحثان وجميع الجداول اللاحقة)

يتبين من الجدول اعلاه والخاص ببيان مدى تطبيق وامتثال الشركات عينة الدراسة لمبادئ اعداد البيانات المالية، فقد كانت نسبة الامتثال والتطبيق (100%) لجميع الشركات.

(3-2)البيانات التي يجب عرضها في صلب قائمة المركز المالي: تمثل المعلومات التي يجب عرضها في قائمة المركز المالي والمتمثلة بمتطلبات الحد الأدنى حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، وتتضمن قائمة المركز المالي والايضاحات الخاصة بها وكما موضح ادناه:

جدول رقم 2: المعلومات التي يتم عرضها في صلب قائمة المركز المالي وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 1

المعلومات التي يتم عرضها في صلب قائمة المركز المالي وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 1						
	أولا- قائمة المركز المالي	شركة 1	شركة 2	شركة 3	شركة 4	شركة 5
	أ- موجودات غير متداولة وتشمل					
1	العقارات والآلات والمعدات	1	1	1	1	1
2	العقارات الاستثمارية	0	1	1	1	1
3	اصول غير ملموسة	0	1	1	1	0
4	الاستثمارات التي يتم المحاسبة بطريقة حقوق الملكية	0	1	1	1	0
5	اصول مالية اخرى	1	1	1	1	1
6	اصول ضريبية حالية حسب المعيار الدولي 12 .	1	0	0	0	0
====	عدد المتطلبات ((6))	3	5	5	5	3

50%	83%	83%	83%	50%	نسبة الامتثال و التطبيق (%)	====
					ب- الموجودات المتداولة وتشمل	
1	1	1	1	1	النقد والنقد المعادل	1
1	1	1	1	1	المخزونات	2
1	1	1	1	1	المبالغ المستحقة من المدينين التجاريين وغيرهم .	3
0	0	0	0	0	مجموع الاصول المصنفة على انها محتفظ بها للبيع من العمليات المستمرة وفقا للمعيار الدولي رقم 5	4
1	1	1	1	1	الدفوعات الاجلة	5
4	4	4	4	4	عدد المتطلبات ((5))	====
80%	80%	80%	80%	80%	نسبة الامتثال و التطبيق (%)	====
					ج- الالتزامات وتشمل	
1	1	1	1	1	المبالغ الواجبة السداد للدائنين التجاريين وغيرهم .	1
1	1	1	1	1	التزامات مالية اخرى	2
0	1	0	1	0	التزامات الضريبة المؤجلة وفقا للمعيار الدولي 12.	3
0	0	0	0	0	الالتزامات المتضمنة في مجموعة الاستبعاد المصنفة على انها محتفظ بها للبيع وفقا للمعيار الدولي 5	4
1	1	1	1	1	المخصصات	5
3	4	3	4	3	عدد المتطلبات ((5))	====
60%	80%	60%	80%	60%	نسبة الامتثال و التطبيق (%)	====
					ثانيا- قائمة حقوق المالكين وتشمل	
1	1	1	1	1	رأس مال المصدر	1
1	1	1	1	1	الاحتياطات	2
1	1	1	1	1	الارباح والخسائر المتراكمة	3
1	1	1	1	0	الحصص الغير المسيطرة	4
4	4	4	4	3	عدد المتطلبات ((4))	
100%	100%	100%	100%	75%	نسبة الامتثال و التطبيق (%)	
14	17	16	17	13	العدد الكلي لمتطلبات قائمة المركز المالي ((20))	====
70%	85%	80%	85%	65%	نسبة الامتثال و التطبيق الكلية (100%)	====

1 - تحليل قائمة المركز المالي بالنسبة للشركة رقم (1) شركة الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة المساهمة العامة المحدودة:

فقد كانت نسبة الامتثال والتطبيق (50%) لفقرة الموجودات غير المتداولة، حيث لم يتم التطرق الى فقرة الموجودات غير الملموسة، وايضا فقرة العقارات الاستثمارية لم توضح فيما اذا كانت هنالك عقارات استثمارية ام لا، وكذلك فقرة الاستثمارات التي يتم المحاسبة عليها بطريقة حقوق الملكية، وفيما يخص فقرة الاصول الضريبية حسب المعيار الدولي رقم (12) لم يتم التطرق لها وقد يكون ذلك بسبب تعرض الشركة الى خسارة ظاهرة في عام 2014 و عام 2015، أما

بالنسبة لفقرة الموجودات المتداولة فكان الامتثال والتطبيق (80%)، حيث لم تنطبق الى بند مجموع الاصول المصنفة على انها محتفظ بها للبيع من العمليات المستمرة وفقا للمعيار الدولي رقم (5)، وكذلك بالنسبة لفقرة النقد والنقد المعادل لم يتم التطرق الى قيمة النقد المعادل.

أما فيما يخص فقرة المطلوبات (الالتزامات) فكانت نسبة الامتثال والتطبيق (60%) حيث لم يتم التطرق الى فقرة الالتزامات الضريبية المؤجلة وفقا للمعيار الدولي رقم (12)، وايضا لم يتم التطرق الى فقرة الالتزامات المتضمنة في مجموعة الاستبعاد المصنفة على انها محتفظ بها للبيع وفقا للمعيار الدولي رقم (5)، كانت نسبة الامتثال والتطبيق (75%) لفقرة قائمة حقوق المالكين، وفي هذه الفقرة لم يتم التطرق الى الحصص غير المسيطرة، وبذلك تكون نسبة الامتثال والتطبيق (65%) للبيانات التي يجب عرضها في صلب قائمة المركز المالي وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) والتي تم احتسابها من خلال قسمة عدد المتطلبات التي تم الامتثال لها وتطبيقها في قائمة المركز المالي وعددها (13) على عدد المتطلبات الكلي (20).

2 - تحليل قائمة المركز المالي بالنسبة للشركة رقم (2) شركة الصناعات الكيماوية الاردنية المساهمة العامة:

كانت نسبة الامتثال والتطبيق (85%) لفقرة الموجودات غير المتداولة اذ لم يتم التطرق الى بند الاصول الغير ملموسة ولكن تم البيان في الايضاحات بانه لا توجد براءة اختراع او حقوق امتياز، وكذلك الاصول الضريبية الحالية حسب المعيار الدولي (12)، وفيما يخص فقرة الموجودات المتداولة كانت نسبة الامتثال والتطبيق (80%)، حيث لم يتم الاشارة الى مجموعة الاصول المصنفة على انها محتفظ بها للبيع من العمليات المستمرة وفقا للمعيار الدولي رقم (5)، وكذلك بالنسبة للالتزامات او المطلوبات فقد كانت نسبة الامتثال والتطبيق (80%) اذ لم يتم العمل بمبدأ الالتزامات المتضمنة في مجموعة الاستبعاد المصنفة على انها محتفظ بها للبيع وفقا للمعيار الدولي رقم (5)، وفيما يخص فقرة حقوق الملكية فقد كانت نسبة الامتثال والتطبيق (100%)، وبذلك تكون نسبة الامتثال والتطبيق (85%) للبيانات التي يجب عرضها في صلب قائمة المركز المالي وفقا للمعيار الدولي رقم (1) والتي تم احتسابها من خلال قسمة عدد المتطلبات التي تم الامتثال لها وتطبيقها في قائمة المركز المالي وعددها (17) على عدد المتطلبات الكلي وعددها (20).

3 - تحليل قائمة المركز المالي بالنسبة للشركة رقم (3) شركة الموارد الصناعية الاردنية المساهمة العامة المحدودة:

ان نسبة الامتثال والتطبيق لفقرة الموجودات غير المتداولة (83%) حيث لم يتم الاشارة فيما اذا كانت هنالك اصول ضريبية حالية حسب المعيار الدولي رقم (12) فقد تم الاشارة في الايضاحات بتسوية الالتزامات المتعلقة بالضريبة لغاية عام 2012 ولم يتم الافصاح عن الاصول الضريبية المؤجلة للفترة اللاحقة، اما بالنسبة لفقرة الموجودات المتداولة (80%) اذ لم يتم بيان فيما اذا كان هنالك نقد معادل، وكذلك لم يتم التطرق الى مجموع الاصول المصنفة بانها محتفظ بها للبيع من العمليات المستمرة وفقا للمعيار الدولي رقم (5)، وفيما يخص فقرة الالتزامات (المطلوبات) فكانت نسبة الامتثال (60%) حيث لم يتم التطرق فيما اذا كانت هنالك التزامات ضريبية مؤجلة وفقا للمعيار الدولي رقم (12)، بالإضافة الى انه لم يتم الاشارة الى الالتزامات المتضمنة في مجموعة الاستبعاد المصنفة على انها محتفظ بها للبيع وفقا للمعيار الدولي رقم (5)، وقد شكلت نسبة الامتثال والتطبيق الكلية (80%) للمعلومات المعروضة في صلب قائمة المركز المالي.

4 - تحليل قائمة المركز المالي بالنسبة للشركة رقم (4) الشركة العربية لصناعة المبيدات والادوية البيطرية المساهمة العامة:

ان نسبة الامتثال والتطبيق لفقرة الموجودات غير المتداولة (83%) حيث لم يتم الاشارة فيما اذا كانت هنالك اصول ضريبية حالية حسب المعيار الدولي رقم (12)، اما بالنسبة لفقرة الموجودات المتداولة (80%) اذ لم يتم التطرق الى

مجموع الاصول المصنفة بانها محتفظ بها للبيع من العمليات المستمرة وفقا للمعيار الدولي رقم (5)، وفيما يخص فقرة الالتزامات (المطلوبات) فكانت نسبة الامتثال (80%) اذ تم الاشارة الى تسوية الالتزامات الضريبية لغاية عام 2014 في الايضاحات، ولكن لم يتم الاشارة الى الالتزامات المتضمنة في مجموعة الاستبعاد المصنفة على انها محتفظ بها للبيع وفقا للمعيار الدولي رقم (5)، وقد شكلت نسبة الامتثال والتطبيق الكلية (85%) للمعلومات المعروضة في صلب قائمة المركز المالي.

5 - تحليل قائمة المركز المالي بالنسبة للشركة رقم (5) الشركة الوطنية لصناعة الكولورين المساهمة العامة المحدودة:

كانت نسبة الامتثال والتطبيق (50%) لفقرة الموجودات غير المتداولة، حيث لم يتم التطرق الى فقرة الموجودات غير الملموسة، وايضا فقرة العقارات الاستثمارية اي لم توضح فيما اذا كانت هنالك عقارات استثمارية ام لا، وكذلك لفقرة الاستثمارات التي يتم المحاسبة عليها بطريقة حقوق الملكية، وفيما يخص فقرة الاصول الضريبية حسب المعيار الدولي رقم (12) لم يتم التطرق الى ضريبة العام الحالي ولكن فقط تم الاشارة الى ضريبة السنوات السابقة التي تم تسويتها في هذا العام 2015، وفيما يخص فقرة الموجودات المتداولة كانت نسبة الامتثال والتطبيق (80%)، حيث لم يتم الاشارة الى مجموعة الاصول المصنفة على انها محتفظ بها للبيع من العمليات المستمرة وفقا للمعيار الدولي رقم (5)، وفيما يخص فقرة الالتزامات (المطلوبات) فكانت نسبة الامتثال (60%) حيث لم يتم التطرق فيما اذا كانت هنالك التزامات ضريبية مؤجلة وفقا للمعيار الدولي رقم (12)، بالإضافة الى انه لم يتم الاشارة الى الالتزامات المتضمنة في مجموعة الاستبعاد المصنفة على انها محتفظ بها للبيع وفقا للمعيار الدولي رقم (5)، وقد شكلت نسبة الامتثال والتطبيق الكلية (70%) للمعلومات المعروضة في صلب قائمة المركز المالي للشركة.

(1-2-3) المعلومات التي تعرض في الايضاحات الخاصة بقائمة المركز المالي وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1): وكما موضح في الجدول ادناه:

الجدول 3: المعلومات التي تعرض في ايضاحات قائمة المركز وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 1

المعلومات التي تعرض في ايضاحات قائمة المركز وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 1					
قائمة المركز المالي	شركة 1	شركة 2	شركة 3	شركة 4	شركة 5
1 تصنيف الاصول الملموسة حسب الفئات وفقا للمعيار الدولي رقم 16	1	1	1	1	1
== عدد المتطلبات ((1))	1	1	1	1	1
نسبة الامتثال والتطبيق (%)	100%	100%	100%	100%	100%
2 الذمم المدينة يتم تصنيفها الى:					
1. ذمم ناتجة عن التعامل مع العملاء تجاريين	1	1	1	1	1
2. ذمم ناتجة عن التعامل مع اطراف ذات علاقة.	0	1	0	1	1
3. مبالغ مدفوعة مقدما.	1	1	1	1	1
4. مبالغ اخرى	1	1	1	1	1
== عدد المتطلبات ((4))	3	4	3	4	4

					نسبة الامتثال والتطبيق (%)	==
					المخزون يصنف حسب المعيار الدولي رقم 2 الى :	3
1	1	1	1	1	1. مواد اولية (خام)	
1	1	1	1	1	2. بضاعة تحت الصنع	
1	1	1	1	1	3. بضاعة تامة الصنع.	
1	1	1	1	1	4. بضاعة	
1	1	1	1	1	5. مهمات الانتاج	
5	5	5	5	5	عدد المتطلبات ((5))	==
					نسبة الامتثال والتطبيق (%)	==
					المخصصات: يتم تفصيلها الى:	4
0	0	0	1	0	1. مخصصات لمنافع الموظفين.	
1	1	1	1	1	2. مخصصات لبنود اخرى.	
1	1	1	2	1	عدد المتطلبات ((2))	==
					نسبة الامتثال والتطبيق (%)	==
50%	50%	50%	100%	50%	راس المال يفصل الى فئات متنوعة	5
1	1	1	1	1	1. راس مال المدفوع.	
0	0	1	0	0	2. علاوة اصدار الاسهم.	
1	1	1	1	1	3. الاحتياطات.	
2	2	3	2	2	عدد المتطلبات ((3))	==
					نسبة الامتثال والتطبيق (%)	==
67%	67%	100%	67%	67%	الافصاح عن الاسهم ويتضمن :	6
1	1	1	1	1	1. عدد الاسهم المصرح بها	
0	1	1	0	0	2. عدد الاسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل و المصدرة وغير المدفوعة بالكامل	
1	1	1	0	1	3. القيمة الاسمية وفي حالة عدم وجود قيمة اسمية يذكر ذلك.	
0	0	0	0	0	4. مطابقة عدد الاسهم القائمة في بداية ونهاية الفترة.	
0	1	0	0	0	5. الحقوق والامتيازات والقيود المرتبطة بتلك الفئة ، بما في ذلك القيود على توزيع الارباح وتسديد راس المال.	
0	1	0	0	0	6. اسهم في المنشأة محتفظ بها من قبل المنشأة، او منشاتها التابعة او الزميلة.	
0	0	0	0	0	7. اسهم محتفظ بها لإصدارها بموجب خيارات بيع الاسهم بما في ذلك الشروط والمبالغ	
2	5	3	1	2	عدد المتطلبات ((7))	==
					نسبة الامتثال والتطبيق (%)	==
29%	71%	43%	14%	29%	وصف لطبيعية وغرض كل احتياطي ضمن حقوق الملكية.	7
1	1	1	1	1		

1	1	1	1	1	عدد المتطلبات ((1))	==
%100	%100	%100	%100	%100	نسبة الامتثال والتطبيق (%)	==
16	19	17	16	15	العدد الكلي لمتطلبات قائمة الايضاحات (23)	
%70	%83	%74	%70	%65	نسبة الامتثال والتطبيق الكلية (%)	

1 - تحليل قائمة الايضاحات الخاصة بالمركز المالي بالنسبة للشركة رقم (1) شركة الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة المساهمة العامة المحدودة:

لم يتم التطرق الى متطلب الذمم المدينة الناتجة من التعامل مع اطراف ذات علاقة انما تم الحديث بشكل عام دون التطرق الى اي قيم او مبالغ، كما لم يتم الاشارة الى مبالغ المخصصات الخاصة بالموظفين، وفيما يخص فقرة راس المال لم يتم الاشارة الى علاوة الاصدار، اما فيما يخص فقرة الافصاح عن الاسهم تم الاشارة فقط الى متطلب عدد الاسهم المصرح بها والقيمة الاسمية للسهم ولم يتم الافصاح عن (5) متطلبات فيما يخص هذه الفقرة وبذلك شكلت نسبة الامتثال والتطبيق لها (29%) وهي نسبة متدنية، وقد شكلت نسبة الامتثال والتطبيق لقائمة الايضاحات الخاصة بقائمة المركز المالي (65%) وهي النسبة المتأتية من قسمة عدد المتطلبات التي تم الامتثال لها والبالغ عددها (15) على عدد المتطلبات الكلي وعددها (23).

2 - تحليل قائمة الايضاحات الخاصة بالمركز المالي بالنسبة للشركة رقم (2) شركة الصناعات الكيماوية الاردنية المساهمة العامة:

بالنسبة لفقرة تصنيف المخزون حسب المعيار الدولي رقم (2) فقد كانت نسبة الامتثال والتطبيق (100%)، اما فيما يخص فقرة تفصيلات راس المال الى فئات متنوعة فكانت نسبة الامتثال والتطبيق (67%) لم يتم الاشارة الى مقدار علاوة الإصدار، وبالنسبة لفقرة الإفصاحات المتعلقة باسهم الشركة كانت نسبة الامتثال والتطبيق (14%) اذ تم الافصاح فقط عن راس المال المصرح به، وقد شكلت نسبة الامتثال والتطبيق لقائمة الايضاحات الخاصة بقائمة المركز المالي (70%) وهي النسبة المتأتية من قسمة عدد المتطلبات التي تم الامتثال لها والبالغ عددها (16) على عدد المتطلبات الكلي وعددها (23).

3 - تحليل قائمة الايضاحات الخاصة بالمركز المالي بالنسبة للشركة رقم (3) شركة الموارد الصناعية الاردنية مساهمة عامة محدودة:

كانت نسبة الامتثال والتطبيق لفقرة الذمم المدينة (75%) اذ لم يتم الاشارة الذمم المدينة الناتجة من التعامل مع الاطراف ذات العلاقة، وفيما يخص فقرة المخصصات فكانت نسبتها (50%) اذ لم يتم التطرق الى بند الخاص بمخصصات منافع الموظفين، بالإضافة الى المخصصات الاخرى لم يتم الافصاح عن مخصصات الديون المشكوك فيها، فيما كانت نسبة الافصاح عن الاسهم (43%) اذ لم يتم التطرق الى مطابقة الاسهم القائمة في بداية ونهاية الفترة، وكذلك للحقوق والامتيازات والقيود المرتبطة بتلك الفئة، بما في ذلك القيود على توزيع الارباح وتسديد راس المال، وايضا اسهم الشركة المحتفظ بها من قبل الشركة او الشركات التابعة، بالإضافة الى اسهم محتفظ بها لإصدارها بموجب خيارات بيع الاسهم بما في ذلك الشروط والمبالغ، وبذلك شكلت النسبة الكلية للامتثال والتطبيق لقائمة الايضاحات (74%).

4 - تحليل قائمة الايضاحات الخاصة بالمركز المالي بالنسبة للشركة رقم (4) الشركة العربية لصناعة المبيدات والادوية البيطرية المساهمة العامة:

شكلت نسبة الامتثال والتطبيق للذمم المدينة حسب تصنيفاتها، وكذلك تصنيفات المخزون حسب المعيار الدولي رقم (5) (100%)، وفيما يخص فقرة المخصصات فكانت نسبتها (50%) اذ لم يتم التطرق الى بند الخاص بمخصصات منافع الموظفين، فيما كانت نسبة الافصاح عن فئات راس المال (67%) اذ لم يتم التطرق الى مقدار علاوة الاصدار، اما فيما يتعلق بالافصاح عن الاسهم فلم يتم التطرق الى مطابقة الاسهم القائمة بداية ونهاية الفترة، وكذلك الاسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب خيارات البيع بما في ذلك الشروط والمبالغ، وبذلك شكلت النسبة الكلية للامتثال والتطبيق لقائمة الايضاحات (83%)، حيث تمت الاستجابة ل(19) مطلب من مجموع(23) .

5 - تحليل قائمة الايضاحات الخاصة بالمركز المالي بالنسبة للشركة رقم (5) الشركة الوطنية لصناعة الكولورين المساهمة العامة المحدودة:

لم يتم الإشارة الى مبالغ المخصصات الخاصة بالموظفين، وفيما يخص فقرة راس المال لم يتم الإشارة الى علاوة الاصدار، اما فيما يخص فقرة تفصيلات راس المال الى فئات متنوعة لم يتم التطرق الى علاوة اصدار الأسهم، وبالنسبة للإفصاح عن الاسهم تم الإشارة فقط الى متطلب عدد الاسهم المصرح بها والقيمة الاسمية للسهم ولم يتم الافصاح عن (5) متطلبات فيما يخص هذه الفقرة وبذلك شكلت نسبة الامتثال والتطبيق لها (29%) وهي نسبة متدنية، وقد شكلت نسبة الامتثال والتطبيق لقائمة الايضاحات الخاصة بقائمة المركز المالي (70%) وهي النسبة المتأنية من قسمة عدد المتطلبات التي تم الامتثال لها والبالغ عددها (16) على عدد المتطلبات الكلي وعددها (23).

(3-3)المعلومات التي يتم عرضها في صلب قائمة الدخل والايضاحات وفقا للمعيار المحاسبي

الدولي رقم (1): تتضمن عرض قائمة الدخل والايضاحات الخاصة بها وحسب ما يلي:

جدول رقم 4: المعلومات التي يتم عرضها في صلب قائمة الدخل وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)

المعلومات التي يتم عرضها في صلب قائمة الدخل وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)					
شركة 5	شركة 4	شركة 3	شركة 2	شركة 1	قائمة الدخل
					قسم الربح او الخسارة :
1	1	1	1	1	1 الإيرادات مع عرض مفصل لإيرادات العمولات المحتسبة بطريقة معدل الفائدة الفعال.
0	0	0	0	0	2 المكاسب والخسائر الناشئة عن الغاء اثبات الاصول المالية المقاسة بالتكلفة المستنفذة.
1	1	1	1	1	3 تكاليف التمويل.
1	1	1	1	1	4 حصة المنشأة من الارباح والخسائر من الشركات التابعة والمشروعات المشتركة التي يتم المحاسبة عنها وفقا لطريقة حقوق الملكية.
0	0	0	0	0	5 خسائر الهبوط بالقيمة
0	1	0	1	0	6 أي مكاسب او خسائر متراكمة مثبتة في السابق في الدخل الشامل الاخر وتم تصنيفها الى ربح او خسارة (كما في المعيار الدولي 9)
1	1	1	1	1	7 مصروفات الضريبة .
0	0	0	0	0	8 مبلغ واحد لمجموع العمليات غير المستمرة (وفقا لمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 5).
4	5	4	5	4	== عدد المتطلبات ((8))

50%	63%	50%	63%	50%	نسبة الامتثال والتطبيق (%)	==
					قسم الدخل الشامل الاخر :	
					بنود الدخل الشامل الاخر مصنفة بحسب طبيعتها ومجمعة وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي الاخرى : 1.	1
0	1	0	1	0	أ . بنود لن يعاد تصنيفها لاحقا الى ربح او خسارة	
0	0	0	0	0	ب . بنود سوف يعاد تصنيفها لاحقا ضمن الربح والخسارة عندما تستوفي شروط محددة	
0	1	0	1	0	عدد المتطلبات ((2))	==
0% <td>50% <td>0% <td>50% <td>0% <td>نسبة الامتثال والتطبيق (%)</td> <td>==</td> </td></td></td></td>	50% <td>0% <td>50% <td>0% <td>نسبة الامتثال والتطبيق (%)</td> <td>==</td> </td></td></td>	0% <td>50% <td>0% <td>نسبة الامتثال والتطبيق (%)</td> <td>==</td> </td></td>	50% <td>0% <td>نسبة الامتثال والتطبيق (%)</td> <td>==</td> </td>	0% <td>نسبة الامتثال والتطبيق (%)</td> <td>==</td>	نسبة الامتثال والتطبيق (%)	==
					الحصة في الدخل الشامل الاخر للشركات الزميلة والشركات المشتركة التي تمت المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية وفصلها وفقا لمعايير الدولية للتقرير المالي الى:	2
0	1	0	1	0	أ . لن يتم تصنيفها لاحقا الى ربح او خسارة.	
0	0	0	0	0	ب . يتم تصنيفها لاحقا الى ربح او خسارة عند استيفاء شروط محددة .	
0	1	0	1	0	عدد المتطلبات ((2))	==
0% <td>50% <td>0% <td>50% <td>0% <td>نسبة الامتثال والتطبيق (%)</td> <td>==</td> </td></td></td></td>	50% <td>0% <td>50% <td>0% <td>نسبة الامتثال والتطبيق (%)</td> <td>==</td> </td></td></td>	0% <td>50% <td>0% <td>نسبة الامتثال والتطبيق (%)</td> <td>==</td> </td></td>	50% <td>0% <td>نسبة الامتثال والتطبيق (%)</td> <td>==</td> </td>	0% <td>نسبة الامتثال والتطبيق (%)</td> <td>==</td>	نسبة الامتثال والتطبيق (%)	==
0	2	0	2	0	عدد المتطلبات الكلي لقسم الدخل الشامل الاخر (4)	
0% <td>50% <td>0% <td>50% <td>0% <td>نسبة الامتثال والتطبيق لقسم الدخل الشامل الاخر %</td> <td></td> </td></td></td></td>	50% <td>0% <td>50% <td>0% <td>نسبة الامتثال والتطبيق لقسم الدخل الشامل الاخر %</td> <td></td> </td></td></td>	0% <td>50% <td>0% <td>نسبة الامتثال والتطبيق لقسم الدخل الشامل الاخر %</td> <td></td> </td></td>	50% <td>0% <td>نسبة الامتثال والتطبيق لقسم الدخل الشامل الاخر %</td> <td></td> </td>	0% <td>نسبة الامتثال والتطبيق لقسم الدخل الشامل الاخر %</td> <td></td>	نسبة الامتثال والتطبيق لقسم الدخل الشامل الاخر %	
4	7	4	7	4	عدد المتطلبات الكلي (12) لقائمة الدخل	
33% <td>58% <td>33% <td>58% <td>33% <td>نسبة الامتثال والتطبيق الكلية لقائمة الدخل %</td> <td></td> </td></td></td></td>	58% <td>33% <td>58% <td>33% <td>نسبة الامتثال والتطبيق الكلية لقائمة الدخل %</td> <td></td> </td></td></td>	33% <td>58% <td>33% <td>نسبة الامتثال والتطبيق الكلية لقائمة الدخل %</td> <td></td> </td></td>	58% <td>33% <td>نسبة الامتثال والتطبيق الكلية لقائمة الدخل %</td> <td></td> </td>	33% <td>نسبة الامتثال والتطبيق الكلية لقائمة الدخل %</td> <td></td>	نسبة الامتثال والتطبيق الكلية لقائمة الدخل %	

1 - تحليل المعلومات التي يتم عرضها في صلب قائمة الدخل بالنسبة للشركة رقم (1) شركة الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة المساهمة العامة المحدودة:

لم يتم التطرق الى المكاسب والخسائر الناشئة عن الغاء اثبات الاصول المالية المقاسة بالتكلفة المستنفذة، وايضا لم يتم الاشارة الى خسائر الهبوط بالقيمة، ولم يتم الاشارة الى المكاسب او الخسائر المتراكمة والمثبتة في السابق ضمن الدخل الشامل الاخر وتم تصنيفها الى ربح او خسارة (كما في المعيار الدولي رقم 9)، وكذلك بالنسبة للفقرة الخاصة لمجموع العمليات غير المستمرة (وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 5)، وبالتالي فقد تم الاستجابة لأربعة متطلبات فيما يخص قسم الربح والخسارة من مجموع (8) متطلبات وينسب امتثال وتطبيق بلغت (50 %)، اما فيما يخص الحصة في الدخل الشامل الاخر، فكانت نسبة الامتثال (0%) حيث لم يتم الافصاح عن اي متطلب من المتطلبات الاربعة والخاصة بالحصة من الدخل الشامل الاخر ولم يتم بيان فيما اذا كان هنالك دخل شامل اخر ام لا، وبذلك تكون النسبة الكلية للامتثال والتطبيق هي (33%) لقائمة الدخل ولقسمي الربح والخسارة والحصة من الدخل الشامل الاخر .

2 - تحليل المعلومات التي يتم عرضها في صلب قائمة الدخل بالنسبة للشركة رقم (2) شركة الصناعات الكيماوية الاردنية المساهمة العامة:

بالنسبة لقائمة الدخل قسم الربح والخسارة كانت نسبة الامتثال والتطبيق (63%)، اذ لم يتم التطرق لعدد من البنود وهي بند المكاسب والخسائر الناشئة عن الغاء اثبات الاصول المالية المقاسة بالتكلفة المستنفذة، وكذلك بند خسائر الهبوط بالقيمة، وايضا بند مجموع العمليات الغير مستمرة (وفقا للمعيار الدولي رقم 5)، وفيما يخص قسم الدخل الشامل

الآخر فقد كانت نسبة الامتثال والتطبيق (50%) حيث لم يتم بيان البنود التي سوف يعاد تصنيفها لاحقا ضمن الربح والخسارة عندما تستوفي شروط محددة، وايضا الحصة في الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة والشركات المشتركة التي تمت المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية وفصلها وفقا لمعايير الدولية للتقرير المالي والتي يتم تصنيفها لاحقا الى ربح او خسارة عند استيفاء شروط محددة، وبذلك تكون النسبة الكلية للامتثال والتطبيق هي (58%) لقائمة الدخل ولقسمي الربح والخسارة والحصة من الدخل الشامل الآخر.

3 - تحليل المعلومات التي يتم عرضها في صلب قائمة الدخل بالنسبة للشركة رقم (3) شركة الموارد الصناعية الاردنية المساهمة العامة المحدودة:

لم يتم التطرق الى المكاسب والخسائر الناشئة عن الغاء اثبات الاصول المالية المقاسة بالتكلفة المستفزة، وايضا لم يتم الاشارة الى خسائر الهبوط بالقيمة، ولم يتم الاشارة الى المكاسب او الخسائر المتراكمة والمثبتة في السابق ضمن الدخل الشامل الآخر وتم تصنيفها الى ربح او خسارة (كما في المعيار الدولي رقم 9)، وكذلك بالنسبة للفقرة الخاصة لمجموع العمليات غير المستمرة (وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 5)، وبالتالي فقد تم الاستجابة لأربعة متطلبات فيما يخص قسم الربح والخسارة من مجموع (8) متطلبات ونسبة امتثال وتطبيق بلغت (50%)، اما فيما يخص الحصة في الدخل الشامل الآخر، فكانت نسبة الامتثال (0%) حيث لم يتم الافصاح عن اي متطلب من المتطلبات الاربعة والخاصة بالحصة من الدخل الشامل الآخر ولم يتم بيان فيما اذا كان هنالك دخل شامل اخر ام لا، وبذلك تكون النسبة الكلية للامتثال والتطبيق هي (33%) لقائمة الدخل ولقسمي الربح والخسارة والحصة من الدخل الشامل الآخر.

4 - تحليل المعلومات التي يتم عرضها في صلب قائمة الدخل بالنسبة للشركة رقم (4) الشركة العربية لصناعة المبيدات والادوية البيطرية المساهمة العامة:

بالنسبة لقائمة الدخل قسم الربح والخسارة كانت نسبة الامتثال والتطبيق (63%)، اذ لم يتم التطرق لعدد من البنود وهي بند المكاسب والخسائر الناشئة عن الغاء اثبات الاصول المالية المقاسة بالتكلفة المستفزة، وكذلك بند خسائر الهبوط بالقيمة، وايضا بند مجموع العمليات الغير مستمرة (وفقا للمعيار الدولي رقم 5)، وفيما يخص قسم الدخل الشامل الآخر فقد كانت نسبة الامتثال والتطبيق (50%) حيث لم يتم بيان البنود التي سوف يعاد تصنيفها لاحقا ضمن الربح والخسارة عندما تستوفي شروط محددة، وايضا الحصة في الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة والشركات المشتركة التي تمت المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية وفصلها وفقا لمعايير الدولية للتقرير المالي والتي يتم تصنيفها لاحقا الى ربح او خسارة عند استيفاء شروط محددة، وبذلك تكون النسبة الكلية للامتثال والتطبيق هي (58%) لقائمة الدخل ولقسمي الربح والخسارة والحصة من الدخل الشامل الآخر.

5 - تحليل المعلومات التي يتم عرضها في صلب قائمة الدخل بالنسبة للشركة رقم (5) الشركة الوطنية لصناعة الكولورين المساهمة العامة المحدودة:

لم يتم التطرق الى المكاسب والخسائر الناشئة عن الغاء اثبات الاصول المالية المقاسة بالتكلفة المستفزة، وايضا لم يتم الاشارة الى خسائر الهبوط بالقيمة، ولم يتم الاشارة الى المكاسب او الخسائر المتراكمة والمثبتة في السابق ضمن الدخل الشامل الآخر وتم تصنيفها الى ربح او خسارة (كما في المعيار الدولي رقم 9)، وكذلك بالنسبة للفقرة الخاصة لمجموع العمليات غير المستمرة (وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 5)، وبالتالي فقد تم الاستجابة لأربعة متطلبات فيما يخص قسم الربح والخسارة من مجموع (8) متطلبات ونسبة امتثال وتطبيق بلغت (50%)، اما فيما يخص الحصة في الدخل الشامل الآخر، فكانت نسبة الامتثال (0%) حيث لم يتم الافصاح عن اي متطلب من المتطلبات الاربعة

والخاصة بالحصة من الدخل الشامل الاخر ولم يتم بيان فيما اذا كان هنالك دخل شامل اخر ام لا، وبذلك تكون النسبة الكلية للامتثال والتطبيق هي (33%) لقائمة الدخل ولقسمي الربح والخسارة والحصة من الدخل الشامل الاخر.

(3-3-1) المعلومات التي يتم عرضها في الايضاحات الخاصة بقائمة الدخل وفقا للمعيار المحاسبي

الدولي رقم (1): وتتضمن المعلومات الموضحة في الجدول ادناه:

جدول رقم 5: المعلومات التي يتم عرضها في الايضاحات الخاصة بقائمة الدخل وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (

1)

المعلومات التي يتم عرضها في الايضاحات الخاصة بقائمة الدخل وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)					
قائمة الدخل	شركة 1	شركة 2	شركة 3	شركة 4	شركة 5
الحالات التي توجب الإفصاح بشكل منفصل عن بنود الدخل او المصروف.					
1 تخفيض قيمة المخزون الى صافي القيمة القابلة للتحقق او تخفيض العقارات والالات والمعدات الى المبلغ القابل للاسترداد، اضافة الى الغاء التخفيضات .	1	1	1	1	1
2 اعادة هيكلية أنشطة المنشأة ، والغاء اي مخصصات لتكاليف اعادة الهيكلة.	0	0	1	0	0
3 استبعاد بنود العقارات والالات والمعدات	0	0	1	0	0
4 استبعاد الاستثمارات	0	0	1	0	0
5 العمليات الغير المستمرة (المتوقفة)	0	0	0	0	1
6 التسويات القضائية	0	0	0	0	1
7 الغاءات اخرى لمخصصات	1	1	1	1	1
8 تحليل المصروف حسب طبيعته او وظيفتها داخل المنشأة	1	1	1	1	1
== عدد المتطلبات ((8))	3	3	6	3	5
== نسبة الامتثال والتطبيق (%)	38%	38%	75%	38%	63%

1 - تحليل المعلومات التي يتم عرضها في الايضاحات الخاصة بقائمة الدخل وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم

(1) بالنسبة للشركة رقم (1) شركة الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة المساهمة العامة المحدودة:

لم يتم الاستجابة لخمسة متطلبات، متطلب التطرق الى اعادة هيكلية أنشطة المنشأة والغاء اي مخصصات لتكاليف اعادة الهيكلة، وكذلك المتطلب الخاص باستبعاد بنود العقارات والالات والمعدات، ومتطلب استبعاد الاستثمارات، والعمليات الغير المستمرة (المتوقفة)، كما لم يتم الاشارة فيما اذا كانت هنالك تسويات قضائية ام لا، اي تم الاستجابة لما نسبته (38%) .

2 - تحليل المعلومات التي يتم عرضها في الايضاحات الخاصة بقائمة الدخل وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم

(1) بالنسبة للشركة رقم (2) شركة الصناعات الكيماوية الاردنية المساهمة العامة:

لم يتم الاستجابة لخمسة متطلبات، متطلب التطرق الى اعادة هيكلية أنشطة المنشأة والغاء اي مخصصات لتكاليف اعادة الهيكلة، وكذلك المتطلب الخاص باستبعاد بنود العقارات والالات والمعدات، ومتطلب استبعاد الاستثمارات، والعمليات الغير المستمرة (المتوقفة)، كما لم يتم الاشارة فيما اذا كانت هنالك تسويات قضائية ام لا، اي تم الاستجابة لما نسبته (38%) .

3 - تحليل المعلومات التي يتم عرضها في الايضاحات الخاصة بقائمة الدخل وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) بالنسبة للشركة رقم (3) شركة الموارد الصناعية الاردنية المساهمة العامة المحدودة:

تم الاستجابة لسنة بنود ونسبة (75%) لمتطلبات المعلومات التي يجب الافصاح عنها في قائمة الربح والخسارة والدخل الشامل او في الايضاحات المتعلقة بها، اذ لم يتم الافصاح عن العمليات الغير المستمرة (المتوقفة)، كما لم يتم الاشارة فيما اذا كانت هنالك تسويات قضائية ام لا.

4 - تحليل المعلومات التي يتم عرضها في الايضاحات الخاصة بقائمة الدخل وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) بالنسبة للشركة رقم (4) الشركة العربية لصناعة المبيدات والادوية البيطرية المساهمة العامة:

لم يتم الاستجابة لخمسة متطلبات، متطلب التطرق الى اعادة هيكلة أنشطة المنشأة والغاء اي مخصصات لتكاليف اعادة الهيكلة، وكذلك المتطلب الخاص باستبعاد بنود العقارات والالات والمعدات، ومتطلب استبعاد الاستثمارات، والعمليات الغير المستمرة (المتوقفة)، كما لم يتم الاشارة فيما اذا كانت هنالك تسويات قضائية ام لا، اي تم الاستجابة لما نسبته (38%).

5 - تحليل المعلومات التي يتم عرضها في الايضاحات الخاصة بقائمة الدخل وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) بالنسبة للشركة رقم (5) الشركة الوطنية لصناعة الكولورين المساهمة العامة المحدودة:

شكلت نسبة الافصاح الكلية لهذه الفقرة (63%) اذ لم يتم الافصاح عن اعادة هيكلة أنشطة المنشأة او الغاء اي مخصصات لتكاليف اعادة الهيكلة، بالإضافة الى عدم التطرق الى استبعادات بنود العقارات والالات والمعدات واستبعاد الاستثمارات.

(3-4) قائمة حقوق الملكية: تتضمن المعلومات الواجب الإفصاح عنها حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) والتي تتضمن ما يلي:

جدول رقم 6: المعلومات التي يتم عرضها في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)

المعلومات التي يتم عرضها في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)					
شركة 5	شركة 4	شركة 3	شركة 2	شركة 1	قائمة التغيرات في حقوق الملكية
1	1	1	1	1	1 مجموع الدخل الشامل للفترة ويظهر بشكل منفصل عن الخاص بالحصص غير المسيطرة
1	1	1	1	1	2 الربح او الخسارة
1	1	0	1	0	3 الدخل الشامل الاخر
1	1	0	1	0	4 المعاملات مع الملاك ، والتي تظهر مساهمة الملاك والتوزيعات على الملاك .
0	0	0	0	0	5 الاثار الناتجة عن التغير في السياسات المحاسبية والطرق المحاسبية وفق المعيار الدولي رقم (8)
0	0	0	0	0	6 الاثار الناتجة عن تصحيح الاخطاء المحاسبية وفق المعيار الدولي (8)
4	4	2	4	2	== عدد المتطلبات ((6))
%67	%67	%33	%67	%33	== نسبة الامتثال والتطبيق (%)

1 - تحليل المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية بالنسبة للشركة رقم (1) شركة الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة المساهمة العامة المحدودة:

شكلت نسبة الامتثال والتطبيق (33%) للبيانات التي يجب عرضها في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية، اذ تم الاستجابة لمتطلبين فقط من مجموع المتطلبات البالغ عددها (6) متطلبات، حيث لم يتم التطرق الى الدخل الشامل الاخر، وكذلك للمعاملات مع الملاك بشكل مفصل وواضح ومساهمة الملاك والتوزيعات لخاصة بهم، وايضا لم تبين فيما اذا كان هنالك اثار ناتجة عن التغير في السياسات والطرق المحاسبية وتصحيح الاخطاء وفق المعيار الدولي رقم (8).

2 - تحليل المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية بالنسبة للشركة رقم (2) شركة الصناعات الكيماوية الاردنية المساهمة العامة:

شكلت نسبة الامتثال والتطبيق (67%) للبيانات التي يجب عرضها في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية، اذ لم يتم الاستجابة لمتطلبين فقط من مجموع المتطلبات البالغ عددها (6) متطلبات، حيث لم تبين فيما اذا كان هنالك اثار ناتجة عن التغير في السياسات والطرق المحاسبية وتصحيح الاخطاء وفق المعيار الدولي رقم (8).

3- تحليل المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية بالنسبة للشركة رقم (3) شركة الموارد الصناعية الاردنية المساهمة العامة المحدودة:

شكلت نسبة الامتثال والتطبيق (33%) للبيانات التي يجب عرضها في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية، اذ تم الاستجابة لمتطلبين فقط من مجموع المتطلبات البالغ عددها (6) متطلبات، حيث لم يتم التطرق الى الدخل الشامل الاخر، وكذلك للمعاملات مع الملاك بشكل مفصل وواضح ومساهمة الملاك والتوزيعات لخاصة بهم، وايضا لم تبين فيما اذا كان هنالك اثار ناتجة عن التغير في السياسات والطرق المحاسبية وتصحيح الاخطاء وفق المعيار الدولي رقم (8).

4 - تحليل المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية بالنسبة للشركة رقم (4) الشركة العربية لصناعة المبيدات والادوية البيطرية المساهمة العامة:

شكلت نسبة الامتثال والتطبيق (67%) للبيانات التي يجب عرضها في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية، اذ لم يتم الاستجابة لمتطلبين فقط من مجموع المتطلبات البالغ عددها (6) متطلبات، حيث لم تبين فيما اذا كان هنالك اثار ناتجة عن التغير في السياسات والطرق المحاسبية وتصحيح الاخطاء وفق المعيار الدولي رقم (8).

5 - تحليل المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية بالنسبة للشركة رقم (5) الشركة الوطنية لصناعة الكولورين المساهمة العامة المحدودة:

شكلت نسبة الامتثال والتطبيق (67%) للبيانات التي يجب عرضها في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية، اذ لم يتم الاستجابة لمتطلبين فقط من مجموع المتطلبات البالغ عددها (6) متطلبات، حيث لم تبين فيما اذا كان هنالك اثار ناتجة عن التغير في السياسات والطرق المحاسبية وتصحيح الاخطاء وفق المعيار الدولي رقم (8).

جدول رقم 7: المعلومات التي يتم عرضها في الايضاحات الخاصة في قائمة حقوق الملكية وفقا للمعيار الدولي رقم (1)

المعلومات التي يتم عرضها في الايضاحات الخاصة في قائمة حقوق الملكية وفقا للمعيار الدولي رقم (1)					
قائمة التغيرات في حقوق الملكية	شركة 1	شركة 2	شركة 3	شركة 4	شركة 5
1 عرض توزيعات الارباح المثبتة على انها توزيعات على الملاك خلال الفترة .	0	1	1	1	0
2 توزيعات الارباح للسهم الواحد .	0	1	1	1	1
3 الرصيد المتراكم بداية الفترة ونهايتها وكذلك الحركة خلال الفترة .	1	1	1	1	1
== عدد المتطلبات ((3))	1	3	3	3	2
== نسبة الامتثال والتطبيق (%)	33%	100%	100%	100%	67%

1 - تحليل المعلومات التي يجب عرضها في قائمة ايضاحات التغيرات في حقوق الملكية بالنسبة للشركة رقم (1) شركة الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة المساهمة العامة المحدودة:

كانت نسبة الامتثال والتطبيق (33%)، حيث لم يتم تقديم اي ايضاحات عن توزيعات الارباح للملاك، وتوزيعات الارباح للسهم الواحد، اي تم الاستجابة لمتطلب واحد من مجموع ثلاثة متطلبات.

2 - تحليل المعلومات التي يجب عرضها في قائمة ايضاحات التغيرات في حقوق الملكية بالنسبة للشركة رقم (2) شركة الصناعات الكيماوية الاردنية المساهمة العامة:

شكلت نسبة الامتثال والتطبيق (100%) فيما يخص الايضاحات لقائمة التغيرات في حقوق الملكية.

3 - تحليل المعلومات التي يجب عرضها في قائمة ايضاحات التغيرات في حقوق الملكية بالنسبة للشركة رقم (3) شركة الموارد الصناعية الاردنية المساهمة العامة المحدودة:

شكلت نسبة الامتثال والتطبيق (100%) علما انه لم تظهر التوزيعات على الملاك وتوزيعات ارباح السهم الواحد وذلك بسبب تعرض الشركة لخسائر في عام 2014 و عام 2015.

4 - تحليل المعلومات التي يجب عرضها في قائمة ايضاحات التغيرات في حقوق الملكية بالنسبة للشركة رقم (4) الشركة العربية لصناعة المبيدات والادوية البيطرية المساهمة العامة:

شكلت نسبة الامتثال والتطبيق (100%) فيما يخص الايضاحات لقائمة التغيرات في حقوق الملكية.

5 - تحليل المعلومات التي يجب عرضها في قائمة ايضاحات التغيرات في حقوق الملكية بالنسبة للشركة رقم (5) الشركة الوطنية لصناعة الكولورين المساهمة العامة المحدودة:

شكلت نسبة الامتثال والتطبيق (67%) اذ لم يتم التطرق في هذه الفقرة الى عرض توزيعات الملاك للأرباح المثبتة على انها توزيعات على الملاك خلال الفترة.

(3-5) قائمة التدفقات النقدية: تعمل على تزويد مستخدمي القوائم المالية بأساس لتقدير قدرة المنشأة على توليد النقد ومعادلات النقد، واحتياجات المنشأة لاستخدام تلك التدفقات النقدية، ويحدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) المتطلبات اللازمة لعرض قائمة التدفقات النقدية والايضاحات المتعلقة بها حيث ان بحثنا يقتصر على المعيار المحاسبي الدولي رقم (1).

(3-5-1) المعلومات والايضاحات الخاصة بالبيانات المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1): وكما موضح

ادناه:

جدول رقم 8: المعلومات والايضاحات الخاصة بالبيانات المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)

المعلومات والايضاحات الخاصة بالبيانات المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)					
شركة 5	شركة 4	شركة 3	شركة 2	شركة 1	ايضاحات البيانات المالية :
1	1	1	1	1	1 تقديم معلومات عن اساس اعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية التي تم اعتمادها وتطبيقها في معاملاتها .
1	1	1	1	1	2 تقديم معلومات تكون ضرورية وملانمة لفهم القوائم المالية ، على ان لا تكون معروضة في مكان اخر و عرض الايضاحات بشكل وطريقة منظمة ، ما امكن ذلك عمليا .
0	0	0	0	0	3 تقديم اي معلومات تتطلبها المعايير المحاسبية الدولية ، وغير معروضة في مكان اخر .
1	1	1	1	1	4 بيان بالامتثال للمعايير المحاسبية الدولية
1	1	1	1	1	5 ملخص للسياسات المحاسبية المطبقة
0	0	0	0	0	6 تقديم معلومات مؤيدة للبنود المعروضة في القوائم المالية وبالترتيب الذي عرضت به كل قائمة وكل بند مستقل .
4	4	4	4	4	== عدد المتطلبات ((6))
%67	%67	%67	%67	%67	== نسبة الامتثال والتطبيق (%)

1 - تحليل المعلومات والايضاحات الخاصة بالبيانات المالية بالنسبة للشركة رقم (1) شركة الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة المساهمة العامة المحدودة:

كانت نسبة الامتثال والتطبيق (67%) لقائمة المعلومات والايضاحات الخاصة بالبيانات المالية ،حيث لم تقم الشركة بتقديم اي معلومات تتطلبها المعايير الدولية المحاسبية والغير معروضة في مكان اخر، وكما لم تقم بتقديم معلومات مؤيدة للبيانات المعروضة في القوائم المالية وبالترتيب وحسب عرض كل قائمة وكل بند مستقل كان يتضمن معلومات عامة عن المعايير ولم يتم تحديد مواضع استخدام تلك المعايير .

2 - تحليل المعلومات والايضاحات الخاصة بالبيانات المالية بالنسبة للشركة رقم (2) شركة الصناعات الكيماوية الاردنية المساهمة العامة:

شكلت نسبة الامتثال والتطبيق (67%) لقائمة المعلومات والايضاحات الخاصة بالبيانات المالية، حيث لم تقم الشركة بتقديم اي معلومات تتطلبها المعايير الدولية المحاسبية والغير معروضة في مكان اخر، وكما لم تقم بتقديم معلومات مؤيدة للبيانات المعروضة في القوائم المالية وبالترتيب وحسب عرض كل قائمة وكل بند مستقل كان يتضمن معلومات عامة عن المعايير ولم يتم تحديد مواضع استخدام تلك المعايير .

3 - تحليل المعلومات والايضاحات الخاصة بالبيانات المالية بالنسبة للشركة رقم (3) شركة الموارد الصناعية الاردنية المساهمة العامة المحدودة:

ان نسبة الامتثال والتطبيق (67%) لقائمة المعلومات والايضاحات الخاصة بالبيانات المالية ،حيث لم تقم الشركة بتقديم أي معلومات تتطلبها المعايير الدولية المحاسبية والغير معروضة في مكان اخر، وكما لم تقم بتقديم معلومات مؤيدة للبيانات المعروضة في القوائم المالية وبالترتيب وحسب عرض كل قائمة وكل بند مستقل كان يتضمن معلومات عامة عن المعايير ولم يتم تحديد مواضع استخدام تلك المعايير .

4 - تحليل المعلومات والايضاحات الخاصة بالبيانات المالية بالنسبة للشركة رقم (4) الشركة العربية لصناعة المبيدات والادوية البيطرية المساهمة العامة:

شكلت نسبة الامتثال والتطبيق (67%) لقائمة المعلومات والايضاحات الخاصة بالبيانات المالية، حيث لم تقم الشركة بتقديم أي معلومات تتطلبها المعايير الدولية المحاسبية والغير معروضة في مكان اخر، وكما لم تقم بتقديم معلومات مؤيدة للبيانات المعروضة في القوائم المالية وبالترتيب وحسب عرض كل قائمة وكل بند مستقل كان يتضمن معلومات عامة عن المعايير ولم يتم تحديد مواضع استخدام تلك المعايير.

5 - تحليل المعلومات والايضاحات الخاصة بالبيانات المالية بالنسبة للشركة رقم (5) الشركة العربية لصناعة المبيدات والادوية البيطرية المساهمة العامة:

كانت نسبة الامتثال والتطبيق (67%) لقائمة المعلومات والايضاحات الخاصة بالبيانات المالية، حيث لم تقم الشركة بتقديم أي معلومات تتطلبها المعايير الدولية المحاسبية والغير معروضة في مكان اخر، وكما لم تقم بتقديم معلومات مؤيدة للبيانات المعروضة في القوائم المالية وبالترتيب وحسب عرض كل قائمة وكل بند مستقل كان يتضمن معلومات عامة عن المعايير ولم يتم تحديد مواضع استخدام تلك المعايير.

(3-6) الافصاح وعرض عن السياسات المحاسبية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1): وحسب الجدول التالي:

جدول رقم 9: الافصاح وعرض عن السياسات المحاسبية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)

الافصاح وعرض عن السياسات المحاسبية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)					
شركة 5	شركة 4	شركة 3	شركة 2	شركة 1	افصاح وعرض عن السياسات المحاسبية :
0	1	1	1	1	1 الإفصاح عن اساس او (اسس) القياس المستخدمة في اعداد البيانات المالية.
0	0	0	0	0	2 الإفصاح عن السياسات المحاسبية الاخرى المستخدمة والتي تكون ملائمة لفهم القوائم المالية.
0	1	1	1	1	== عدد المتطلبات ((2))
0%	50%	50%	50%	50%	== نسبة الامتثال والتطبيق (%)

1 - الإفصاح وعرض عن السياسات المحاسبية بالنسبة للشركة رقم (1) شركة الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة المساهمة العامة المحدودة:

كانت نسبة الامتثال والتطبيق (50%) لقائمة الافصاح وعرض السياسات المحاسبية، لم يتم الافصاح عن السياسات المحاسبية الاخرى والتي قد تكون ملائمة لجعل القوائم المالية مفهومة واكثر وضوحا وافصاحا، حيث تم التطرق الى السياسات المحاسبية بشكل عام.

2 - الإفصاح وعرض عن السياسات المحاسبية بالنسبة للشركة رقم (2) شركة الصناعات الكيماوية الاردنية المساهمة العامة:

شكلت نسبة الامتثال والتطبيق (50%) لقائمة الإفصاح وعرض عن السياسات المحاسبية، لم يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية الاخرى والتي قد تكون ملائمة لجعل القوائم المالية مفهومة واكثر وضوحا وافصاحا، بل تم التطرق الى السياسات المحاسبية بشكل عام.

3 - الإفصاح وعرض عن السياسات المحاسبية بالنسبة للشركة رقم (3) شركة الموارد الصناعية الاردنية المساهمة العامة المحدودة:

كانت نسبة الامتثال والتطبيق (50%) لقائمة الإفصاح وعرض عن السياسات المحاسبية، لم يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية الاخرى والتي قد تكون ملائمة لجعل القوائم المالية مفهومة واكثر وضوحا وافصاحا، بل تم التطرق الى السياسات المحاسبية بشكل عام.

4 - الإفصاح وعرض عن السياسات المحاسبية بالنسبة للشركة رقم (4) الشركة العربية لصناعة المبيدات والادوية البيطرية المساهمة العامة:

شكلت نسبة الامتثال والتطبيق (50%) لقائمة الإفصاح وعرض عن السياسات المحاسبية، لم يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية الاخرى والتي قد تكون ملائمة لجعل القوائم المالية مفهومة واكثر وضوحا وافصاحا، بل تم التطرق الى السياسات المحاسبية بشكل عام.

5 - الإفصاح وعرض عن السياسات المحاسبية بالنسبة للشركة رقم (5) شركة الصناعات الكيماوية الاردنية المساهمة العامة:

كانت نسبة الامتثال والتطبيق لهذه الفقرة (0%) اذ لم يتم الإفصاح بشكل واضح عن الاسس الخاصة بالقياس المستخدمة في اعداد البيانات المالية وكذلك بالنسبة للإفصاح عن السياسات المحاسبية الاخرى المستخدمة والتي قد تكون ملائمة لفهم القوائم المالية.

(3-7) الإفصاحات الأخرى: وتتضمن الاتي:

جدول رقم 10: الإفصاحات الأخرى وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)

الإفصاحات الأخرى وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)					
شركة 5	شركة 4	شركة 3	شركة 2	شركة 1	الإفصاحات الأخرى المطلوبة :
1	1	1	1	1	1 موطن المنشأة وشكلها القانوني وبلد تأسيسها وعنوانها وعنوان المركز الرئيسي
1	1	1	1	1	2 بيان طبيعة عمل المنشأة
1	1	1	1	1	3 بيان اسم المنشأة الام
3	3	3	3	3	== عدد المتطلبات ((3))
%100	%100	%100	%100	%100	== نسبة الامتثال والتطبيق (%)

1 - الإفصاحات الأخرى بالنسبة للشركة رقم (1) شركة الصناعات البتروكيماوية الوسيطة المساهمة العامة المحدودة.

كانت نسبة الامتثال والتطبيق (100%) لقائمة المعلومات المتعلقة بالإفصاحات الاخرى، اما بالنسبة للبند رقم ثلاثة فهي منشأة مساهمة قائمة لذاتها ناتجة عن اندماج مع شركة اخرى لتكوين شركة واحدة، وتم اعتبارها شركة مندمجة عام 2006.

2 - الإفصاحات الأخرى بالنسبة للشركة رقم (2) شركة الصناعات الكيماوية الاردنية المساهمة العامة:

شكلت نسبة الامتثال والتطبيق (100%) لقائمة المعلومات المتعلقة بالافصاحات الاخرى، اذ تم الافصاح عن موطن الشركة وشكلها القانوني وعنوانها، بالإضافة الى بيان طبيعة عمل الشركة.

3 - الإفصاحات الاخرى بالنسبة للشركة رقم (3) شركة الموارد الصناعية الاردنية المساهمة العامة المحدودة:

كانت نسبة الامتثال والتطبيق (100%) لقائمة المعلومات المتعلقة بالافصاحات الأخرى.

4 - الإفصاحات الاخرى بالنسبة للشركة رقم (4) الشركة العربية لصناعة المبيدات والادوية البيطرية المساهمة العامة:

شكلت نسبة الامتثال والتطبيق (100%) لقائمة المعلومات المتعلقة بالافصاحات الاخرى، اذ تم الافصاح عن موطن الشركة وشكلها القانوني وعنوانها، بالإضافة الى بيان طبيعة عمل الشركة.

5 - الإفصاحات الاخرى بالنسبة للشركة رقم (5) شركة الصناعات الكيماوية الاردنية المساهمة العامة:

ان نسبة الامتثال والتطبيق (100%) لقائمة المعلومات المتعلقة بالافصاحات الأخرى.

(3-8) خلاصة بنود تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1):

من خلال ما تم الوصول اليه من نتائج البنود التي تم ذكرها سابقا عن مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) للشركات عينة البحث، قام الباحثان باعداد خلاصة لهذه البنود لتحديد مدى التزام الشركات بتطبيق هذا المعيار وكما موضح ادناه:

جدول رقم 11: خلاصة تطبيق الشركات عينة البحث لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)

ت	البيان	عدد المتطلبات الكلي	الشركة رقم 1 2015	الشركة رقم 2 2015	الشركة رقم 3 2015	الشركة رقم 4 2015	الشركة رقم 5 2015
	المتطلبات التي تم الامتثال لها و تطبيقها						
1	مبادئ إعداد البيانات المالية	5	5	5	5	5	5
2	1.المعلومات التي يتم عرضها في صلب قائمة المركز المالي	20	13	17	16	17	14
	2.المعلومات التي تعرض في الايضاحات الخاصة بقائمة المركز المالي	23	15	16	17	19	16
3	1.المعلومات التي يتم عرضها في صلب قائمة الدخل	12	4	7	4	7	4
	2.المعلومات التي يتم عرضها في الايضاحات الخاصة بقائمة الدخل	8	3	3	6	3	5
4	1.المعلومات التي يتم عرضها في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية	6	2	4	2	4	4
	2.المعلومات التي يتم عرضها في الايضاحات الخاصة بقائمة حقوق الملكية	3	1	3	3	3	2
5	المعلومات والايضاحات الخاصة	6	4	4	4	4	4

						البيانات المالية	
0	1	1	1	1	2	الإفصاح وعرض عن السياسات المحاسبية	6
3	3	3	3	3	3	الإفصاحات الأخرى	7
57	66	61	63	51	88	عدد المتطلبات الكلية التي تم الامتثال لها وتطبيقها	
88	88	88	88	88	88	عدد المتطلبات الكلية الواجب الامتثال لها وتطبيقها	
%65	%75	%69	%72	%58	%100	نسبة الامتثال والتطبيق لكل شركة (%)	

(3-8-1) تحليل نتائج خلاصة تطبيق الشركات عينة البحث لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي

رقم (1):

من خلال النتائج التي تم الحصول عليها، يتبين ان مجموع المتطلبات التي يتضمنها المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وحسب ما تم تلخيصها من قبل الباحثان بلغت (88) بند، وكانت نتائج الشركات عينة البحث كما يلي:

1 - شركة 1: تبين ان الشركة حصلت على (58%) لنسبة امتثالها لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، بتطبيقها (51) بند من مجموع (88) بند، وقد حصلت على اقل نسبة من بين الشركات عينة البحث، وجاءت النتيجة لنقص المعلومات التي من الواجب الإفصاح عنها في قائمة المركز المالي والإيضاحات الخاصة بها، وقائمة الدخل والإيضاحات الخاصة بها، وقائمة حقوق الملكية والإيضاحات الخاصة بها، وحسب ما تم ذكره في تحليل هذه القوائم للشركة سابقا.

2 - شركة 2: تبين ان الشركة حصلت على (72%) نسبة امتثالها لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، بتطبيقها (63) بند من مجموع (88) بند، وقد حصلت على المرتبة الثانية من بين الشركات عينة البحث، وجاءت النتيجة لنقص المعلومات التي من الواجب الإفصاح عنها في قائمة المركز المالي والإيضاحات الخاصة بها، وقائمة الدخل والإيضاحات الخاصة بها، وقائمة حقوق الملكية والإيضاحات الخاصة بها، وحسب ما تم ذكره في تحليل هذه القوائم للشركة سابقا.

3 - شركة 3: تبين ان الشركة حصلت على (69%) نسبة امتثالها لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، بتطبيقها (61) بند من مجموع (88) بند، وقد حصلت على المرتبة الثالثة من بين الشركات عينة البحث، وجاءت النتيجة لنقص المعلومات التي من الواجب الإفصاح عنها في قائمة المركز المالي والإيضاحات الخاصة بها، وقائمة الدخل والإيضاحات الخاصة بها، وقائمة حقوق الملكية والإيضاحات الخاصة بها، وحسب ما تم ذكره في تحليل هذه القوائم للشركة سابقا.

4 - شركة 4: تبين ان الشركة حصلت على (75%) نسبة امتثالها لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، بتطبيقها (66) بند من مجموع (88) بند، وقد حصلت على المرتبة الاولى من بين الشركات عينة البحث، وجاءت النتيجة بتطبيق اغلب المعلومات التي من الواجب الإفصاح عنها في قائمة المركز المالي والإيضاحات الخاصة بها،

وقائمة الدخل والايضاحات الخاصة بها، وقائمة حقوق الملكية والايضاحات الخاصة بها، وحسب ما تم ذكره في تحليل هذه القوائم للشركة سابقا.

5 - شركة 5: تبين ان الشركة حصلت على (65%) نسبة امتثالها لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، بتطبيقها (57) بند من مجموع (88) بند، وقد حصلت على المرتبة الرابعة من بين الشركات عينة البحث، وجاءت النتيجة لنقص المعلومات التي من الواجب الإفصاح عنها في قائمة المركز المالي والايضاحات الخاصة بها، وقائمة الدخل والايضاحات الخاصة بها، وقائمة حقوق الملكية والايضاحات الخاصة بها، وحسب ما تم ذكره في تحليل هذه القوائم للشركة سابقا.

ويتضح للباحثان من خلال تحليل النتائج أعلاه للشركات الصناعية عينة الدراسة بتحقيق نسب التطبيق للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) تراوحت من 58% الى 75%، وبذلك تعد الشركات ملتزمة بتطبيق المعيار لوصول النسبة فوق 50% للتطبيق، وبذلك يستنتج عدم صحة فرضية الدراسة بـ

عدم الإفصاح في التقارير المالية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) للشركات الصناعية الأردنية (قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات).

حيث تكون الفرضية التزام الشركات بـ

الإفصاح في التقارير المالية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) للشركات الصناعية الأردنية (قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات).

(4) الاستنتاجات والتوصيات

(1-4) الاستنتاجات

تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

1 - من خلال البنود المطلوبة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) تبين ان نسبة التزام وتطبيق أو امتثال الشركة للمعيار، حيث حصلت الشركة رقم 4 على المرتبة الاولى واعلى نسبة (75%)، وشركة 2 حصلت على المرتبة الثانية بنسبة (72%)، وشركة 3 حصلت على المرتبة الثالثة بنسبة (69%)، وشركة 5 على المرتبة الرابعة بنسبة (65%)، وشركة 1 حصلت على اقل نسبة وجاءت بالمرتبة الخامسة بنسبة (58%).

2 - عدم الإفصاح عن بعض المعلومات التي من الواجب الإفصاح عنها في قائمة المركز المالي والايضاحات الخاصة بها، وقائمة الدخل والايضاحات الخاصة بها، وقائمة حقوق الملكية والايضاحات الخاصة بها لبعض الشركات عينة الدراسة.

3 - الالتزام بالقواعد والسياسات المحاسبية من قبل جميع الشركات عينة الدراسة حسب النتائج التي تم التوصل اليها.

4 - إمكانية تطبيق بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) لوجود بيئة مناسبة في الأردن من خلال التعليمات والقواعد الخاصة بنشر التقارير المالية الملزمة من قبل الجهات المعنية.

(2-4) التوصيات

يوصي الباحثان بما يلي:

- 1 - ان تكون هنالك تقارير من جهات حكومية او منظمات معتمدة تبين نسبة الالتزام في تطبيق الافصاح والعرض وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عن الشركات لتكون دليل للمستخدمين عن مدى المصادقية والشفافية التي توفرها تلك القوائم.
- 2 - ضرورة العمل على تطوير القوانين والتعليمات لتوجيه الشركات للعمل وفق معايير المحاسبة الدولية ومنها المعيار رقم 1، وحسب التحديثات للمعيار.
- 3 - محاسبة الشركات في حالة عدم التزامها بالافصاح المحاسبي وفق المعيار رقم 1 ، لضمان بقاء التقارير المالية في دائرة العدالة والشفافية ولتكون ذات مصداقية عالية.
- 4 - ان تكون التقارير المالية سواء المتعلقة بالبيانات المالية او الايضاحات الملحقة بها مرتبة بشكل متسلسل لجميع الشركات لتمكين جميع المستخدمين من اجراء المقارنات بين نتائج الشركات بشكل اكثر سهولة.
- 5 - العمل على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في العراق تماشياً مع تطور البلدان المتقدمة في التعاملات التجارية واعداد القوائم المالية.

المصادر والمراجع

المصادر العربية

- ابو بكر، زيتو عولا(2012)، مشاكل تحديد الوعاء الضريبي لعقود المقاولات الانشائية وسبل معالجتها بالاعتماد على المعيار المحاسبي رقم (1): بالتطبيق على مديرية ضريبة دخل أربيل، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 25(8)، الصفحات 106-121.
- بزماوي، محمد (2002)، القياس والافصاح المحاسبي للأداء الاجتماعي في المنشأة الصناعية ، رسالة ماجستير، حلب، سوريا.
- بكاري، بلخير (2009)، اثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لقطاع المحروقات في الجزائر دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الابار، اطروحة دكتوراه، جامعة منتوري الجزائر.
- البياتي، غازي عبدالعزيز(2007)، الافصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية ، 2(2)، الصفحات 148 – 167.
- الحبيطي، قاسم محسن ويحيى، زياد هاشم (2002)، تحليل ومناقشة القوائم المالية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، فرع الموصل، بغداد، العراق.
- حلوة، حنان رضوان والحارس، أسامة(2004)، أسس المحاسبة المالية، ط(1)، عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الحمداني، الياس خضيرو الصبيحي ، فايز هليل (2012)، العلاقة بين الرفع الماليوعوائد الاسهم ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 4، العدد5،
- خشارمة ،حسين علي(2003)، مستوى الافصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الاردن، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مجلد 17، ص:87-116.
- خضر، نادية سامي(2006)، مدى تماشي النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين مع معايير الإفصاح العالمية دراسة تطبيقية للمعيار رقم (30) الخاص بالإفصاح عن القوائم المالية في البنوك، مجلة بحوث مستقبلية، 13()، ص: 87-114.
- لطفي، الزيود(2007)، دور الافصاح المحاسبي في سوق الاوراق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد29، العدد1، سوريا.
- محمد، موفق عبد الحسين(2012)، مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية: دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الجلدية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، 18(7)، الصفحات 1-37.
- مطر، محمد والسويطي، موسى(2012)، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح، ط(3)، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

- نور، احمد(2000)، القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ، الدار الجامعية ، مصر.

المصادر الأجنبية

- Jiangli, W. ,Unal, H., Yom, C. (2004). **Relationship Lending Accounting disclosure and credit Availability during crisis**. Federal deposit insurance corporation , Washington DC.
- Kumen H. Jones , Michael L. Werner , Katherene P. Terrell & Robert L. Terrell,(2000), **Introduction to financial accounting**, prentice hall, New Jersey.
- Needles,Belverd Jr.and Powers,(2002) "**Principles of Financial Accounting**" , Houghton Mifflin Ccompany,U.S.A.